اي اذ الصفة لا تتصف بصفات المعاني وهي القدرة وما بعدها ولا بالصفات
المعنوية وهي كونه قادرا وما بعده لانها ان اتصفت بها لم تخل اما ان
تكون مثلها او خلافها وانتصافها بمثلها يوجب لها حكما مثل ما توجب
هي لمحلها فيكون العلم عالما والقدرة قادرة والبياض ابيض وذلك محال
لان المثلين متساويين في الحقيقة فليس كون احدهما محلا والاخر حالا
فيه باولى من العكس وان كانت خلافها فهي اما ضد اولا والضدان
متنافيان لانفسهما فيقتضي احدهما بالاخر يوجب له عكس حكمه فيكون
العلم جاهلا والقدرة عاجزة والارادة كارهة وذلك محال وان كانت ليس
بضد ونسبة المختلفات غير المتضادات نسبة واحدة فلا اختصاص
لبعضها دون بعض ويلزم عموم الجواز في كل مخالف فيقوم السواد بالحركة
والعلم بالبياض وغير ذلك مما يعلم بطلانه دون السلبية والنفسية
والفرق بين الحال النفسية والمعنوية حتى صح اتصاف الصفة
بالاولى دون الثانية ان حكم المعنى يستلزمه فلو ثبت لمعنى من المعاني
حكم معنى اخر لزمه قيامه به اذ المعنى لا يوجب حكما الا في محل قام به
ومولانا جل وعز يجب اتصافه بهما اي بالصفات المعاني والمعنوية
فليس بصفة اي فثبت انه تعالى ليس بصفة بل هو ذات قد عقل
وعلم وتقرير دليل هذا الجزء الاول من ملزوم ولازم ان تقول اذ لو
احتاج الي المحل ملزوم لكان صفة لازم بيان للملازمة اذ لا يقوم الا
الصفات لكن كونه تعالى صفة محال الاستثنائية اذ لو كان صفة

ملزوم لما اتصف بصفات المعاني ولا المعنوية لازم بيان الملازمة لا
ستحالة قيام المعنى بالمعنى لكن ينتفي اتصافه بالمعاني والمعنوية محال
بيان الاستثنائية النقل وبرهان المعاني الاتي واذا بطل ففي اتصافه
بالمعاني والمعنوية بطل كونه صفة واذا بطل كونه صفة بطل احتياجه
الي المحل واذا بطل احتياجه الي المحل تعين عنا الاله عن المحل وهو
المطلوب وتقريره من مقدمتين ان تقول الاله ذات صفري وكل من كان ذاتا
فهو غني عن المحل كبري ينتج الاله غني عن المحل صحة الصغري اذ لو كان
صفة لم يتصف بالمعاني ولا المعنوية وصحة الكبري للضرورة لان الذات
لا تحتاج الي ذات اصري ولو احتاج اي افتقر الي مخصص اي فاعل يخصصه
بالوجودية بدلا عن العدم لكان حينئذ حادثا لا قديما ضرورة ان كل محتاج
الي المخصص حادث لكن كونه حادثا باطل وقد قام البرهان اي اذ قد قام البرهان
علي وجوب قدمه تعالي وبقايه فيما تقدم فالواو للتعليل وتقرير دليل
هذا الجزء الثاني من ملزوم ولازم ان تقول اذ لو احتاج الي مخصص ملزوم
لكان حادثا لازم بيان الملازمة لان اثر المخصص لا يكون الا حادثا لكن الحدوث
علي الله محال بيان الاستثنائية لما تقدم من وجوب قدمه تعالي وبقايه
واذا بطل حدوثه بطل احتياجه الي المخصص واذا بطل احتياجه الي
المخصص وجب عنا الاله عن المخصص وهو المطلوب وتقديره من مقدمتين
ان تقول الاله قديم صفري وكل من كان قديما فهو غني عن المخصص كبري ينتج
الاله غني عن المخصص صحة الصغري لما تقدم من وجوب قدمه وصحة الكبري

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)